المستثمرون ينتظرون قرارا من منتجين رئيسيين بشأن الإمدادات

أسعار النفط ترتفع بدعم من انخفاض المخزونات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس، بدعم من انخفاض المخزونات الأمريكية، إذ يترقب المستثمرون قرارا من منتجين رئيسيين بشأن ما إذا كانوا سيبقون على تخفيضات للإمدادات أم سيخففونها في النصف الثاني من العام.

وربح خام برنت تسليم سبتمبر 15 سنتا أو ما يعادل 0.2 بالمئة إلى 74.77 دولار للبرميل، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أغسطس 73.69 دولار للبرميل بارتفاع 22 سنتا أو ما يعادل 0.3 بالمئة، بحسب ما نشرت «رويترز».

وارتفع خام غرب تكساس ما يزيد عن عشرة بالمئة في يونيو بينما أضاف برنت أكثر من ثمانية بالمئة، ليلامسا أعلى مستوياتهما منذ أكتوبر 2018، إذ يتلقى المزيد من الناس اللقاح المضاد لكوفيد19– وتحسن السفر في الصيف.

ويتوقع محللون عجزا كبيرا للإمدادات عالميا في النصف الثاني من العام إذ تُبقي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، على تخفيضات الإنتاج بينما يرتفع الطلب.

وفي العام الماضي، اتفقت المجموعة على تطبيق تخفيضات قياسية للإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل يوميا بدءا من مايو 2020 من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية أبريل 2022.

وقلصت أوبك+ خفض الإمدادات بين مايو ويونيو 2.1 مليون برميل يوميا وستجتمع اليوم لاتخاذ قرار بشأن إما الإبقاء على الإنتاج دون تغيير أو تعزيز الإنتاج، ربما بأكثر من مليون برميل يوميا أو بقدر أكثر تواضعا عند 0.5 مليون برميل يوميا في أغسطس .

ومن المتوقع أن تبحث المجموعة تمديد اتفاق خفض الإمدادات لما بعد أبريل القادم.

وقال محللون لدى سيتي بنك إن العوامل الأساسية لسوق النفط العالمية قوية بما يكفي لتبرير تخفيف تخفيضات الإنتاج وأضافوا أنهم يضعون في الاعتبار زيادة مليون برميل يوميا لإمدادات أوبك في أغسطس .

وحتى بعد احتساب زيادة إنتاج أوبك+، يتوقع سيتي أن تظل السوق تشهد عجزا كبيرا يزيد عن ثلاثة ملايين برميل يوميا في الربع الثالث مع احتمال كبير لأن يبلغ برنت نحو 85 دولارا.

وفي الولايات المتحدة، انخفضت مخزونات الخام الأسبوع الماضي للأسبوع السادس على التوالي استجابة لارتفاع الطلب بحسب ما كشفته بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تركيا: لجنة استقرار الأسعار لا تتدخل في عمل البنك المركزي

لطفي ألوان

قال وزير الخزانة والمالية التركي لطفي ألوان، إن لجنة استقرار الأسعار ليست معنية بالتدخل في أعمال البنك المركزي. جاء ذلك في تغريدة، بخصوص لجنة «استقرار الأسعار» التي تم تأسيسها بقرار رئاسي.

وأوضح ألوان أن البنك المركزي هو المخول بضمان استقرار الأسعار. وأضاف أن الهدف الرئيسي للجنة، هو تطوير مقترحات حل في مواجهة صدمات العرض التي تشكل خطرا على التضخم. وأردف أن اللجنة لا يمكنها بأي شكل التدخل في عمل البنك المركزي.

مليون هجوم ويب على مستوى العالم استغلت الألعاب في إبريل 2021

وصل عدد اللاعبين النشطين على منصة Steam، التي تُعدّ أشهر منصة ومجتمع ومتجر للألعاب على الإنترنت، إلى رقم قياسي بحلول نهاية مارس 2020، بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته تلك الفترة في أعداد اللاعبين عبر الإنترنت بالتزامن مع فرض الإغلاقات في أغلب دول العالم جرّاء الجائحة. وفي مارس من هذا العام جرى تحطيم الرقم القياسي مرة أخرى بعد أن وصلت أعداد اللاعبين النشطين في المنصة إلى نحو 27 مليون مستخدم.

وجذب تزايد شعبية الألعاب عبر الإنترنت اهتمام مجرمي الإنترنت الذي بحثوا عن طرق لاستغلال هذا التوجه في تحقيق مكاسب مادية شخصية. ووجد باحثو كاسبرسكي في ربيع العام الماضي زيادة كبيرة في عدد المرات التي كشفت فيها برمجيات مكافحة فيروسات عن مواقع ويب ذات أسماء تستغل موضوع الألعاب (كأسماء ألعاب ومنصات لعب شهيرة)؛ فكانت هناك زيادة بنسبة 54% في العدد اليومي من عمليات إعادة التوجيه المحظورة في إبريل 2020، بالمقارنة مع يناير من العام نفسه.

واستمر عدد هجمات الويب التي تستغل موضوع الألعاب في الارتفاع حتى بعد بدء انحسار الإغلاقات في أعقاب ربيع العام المنصرم، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في نوفمبر 2020 بحوالي 2،500،000 هجوم. وعاد عدد الهجمات للارتفاع مرة أخرى بعد انخفاض شهدته في بداية العام 2021، فوصل إلى 1،125،010 في إبريل، بزيادة قدرها 34% مقارنة بشهر مارس من العام نفسه.

وكانت اللعبة Minecraft الأكثر شيوعًا في استغلال اسمها «طُعمًا» للإيقاع بالمستخدمين، مثلما كان الحال في العام الماضي، وذلك بالرغم من أن اللعبة Counter Strike: Global Offensive بدأت بمرور الوقت تتفوق بثبات على Minecraft ليغدو اسمها الطُعم الأكثر شيوعًا في استهداف المستخدمين. كذلك حصل ارتفاع كبير في لجوء مجرمي الإنترنت إلى اللعبة Dota لاستغلال اسمها طُعمًا صيف العام الماضي. وكانت التهديدات الأكثر شيوعًا التي انطوت عليها روابط الهجمات المستغلة لموضوع الألعاب أنواع مختلفة من التروجانات (ملفات خبيثة تسمح لمجرمي الإنترنت بفعل كل شيء من حذف البيانات وحظرها إلى مقاطعة أداء الحاسوب) مع تخفي البرمجيات الخبيثة في هيئة إصدارات مجانية من الألعاب الشهيرة أو تحديثات أو امتدادات لها، عدا عن برمجيات الغش.

وقالت ماريا ناميستنيكوفا رئيس فريق البحث والتحليل العالمي التابع لكاسبرسكي في روسيا، إن هناك حاليًا عددًا غير مسبوق من لاعبي الإنترنت في العالم يبلغ نحو 3 مليارات لاعب، مشيرة إلى أن ممارسة ألعاب الفيديو «ثبت بأنها طريقة رائعة للاسترخاء في مواجهة الظروف التي فرضتها الجائحة المستمرة». وأضافت: «سيظلّ مجرمو الإنترنت مهتمين باستغلال مجال الألعاب.

لبنان ينتظر 900 مليون دولار من زيادة احتياطي «النقد الدولي»

غازي وزني

قال وزير المالية اللبناني غازي وزني، إن بلاده قد تحصل على مبلغ 900 مليون دولار من زيادة احتياطي صندوق النقد الدولي، أو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة.

وقال وزني، في بيان، إن المجلس التنفيذي لصندوق النقد، ناقش اقتراح تخصيص حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء، ويعرف اختصارا بـ «SDR»، البالغة 650 مليار دولار.

وحق السحب الخاص، أصل احتياطي دولي استحدثه «النقد الدولي» في 1969، ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وفق الموقع الإلكتروني للصندوق.

وأضاف وزني، أن الاقتراح سيحال إلى مجلس المحافظين الذي سيدرسه في يوليو القادم، «في حال إقرار الاقتراح من المجلس، ستتم عملية التخصيص بنهاية أغسطس المقبل».

وفي أبريل الماضي، قال مسؤول في صندوق النقد، إن لبنان لا يمكنه إخراج نفسه من أزمته الاقتصادية دون حكومة جديدة تحمل إصلاحات.

وجراء خلافات سياسية بين رئيس البلاد ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، يعجز لبنان عن تشكيل حكومة تخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس، بعد 6 أيام من انفجار مرفأ بيروت.

كانت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار مستقرة طوال أكثر من ربع قرن عند حدود 1510 ليرات، إلا أنها اهتزت للمرة الأولى في ديسمبر 2019، وبدأت تتدهور تدريجيا حتى وصلت إلى حدود 18000 ليرة.

مليارديرهندي يخسر 13 مليار دولار في 4 أيام

جواتام أداني

تعثرت أحلام الملياردير الهندي جواتام أداني في الانضمام إلى قائمة أثرياء العالم بعد التراجع الحاد لأسعار أسهم شركاته الست المسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال الأسبوع الحالي.

وخسر المليادير الهندي، البالغ من العمر 58 عاما، خلال الأسبوع الحالي وحتى أكثر مما خسره أي شخص آخر في العالم خلال الأيام الماضية، حيث تراجعت قيمة ثروته الخاصة بنحو 13.2 مليار دولار لتصل إلى 63.5 مليار دولار بحسب مؤشر وكالة بلومبرج لمليادير العالم.

وأشارت وكالة بلومبرج للأنباء إلى أن أداني كان نجح قبل أيام قليلة في تضييق فارق الثروة بينه وبين المليادير الهندي موكيش أمباني، أغنى شخص في آسيا. وتراجعت اليوم الجمعة أسعار أسهم 4 من شركات أداني الست المسجلة في البورصة ليستمر تراجعها لليوم الخامس على التوالي.

كانت أسهم شركات أداني بدأت التراجع بعد نشر صحيفة إيكونوميك تايمز الهندية تقريرا عن تجميد حسابات 6 صناديق استثمار مقرها موريشيوس، بسبب عدم كفاية المعلومات الخاصة عن ملاكها. وكان الجزء الأكبر من الأسهم التي تمتلكها الصناديق الثلاثة وقيمتها حوالي 6 مليارات دولار أسهم في شركات أداني.

ورغم نفي مجموعة شركات أداني للتقرير الصحفي، واتهامه بتضليل مجتمع الاستثمار في الهند بشكل متعمد، اندفع المستثمرون إلى التخلص من أسهم الشركات في البورصة مما أدى إلى تراجع أسعارها بشدة.

400 مليار دولار خسائر أميركا نتيجة المطالبات الزائفة لإعانات البطالة

ذكر موقع أكسيوس الإخباري الأمريكي نقلا عن خبراء أن ما يصل إلى نصف إعانات البطالة التي وزعتها الولايات المتحدة على مدار العام الماضي قد تكون سرقت من جانب مجرمين.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن الموقع أن بليك هول، الرئيس التنفيذي لموقع «أي دي دوت مي» قال إن الولايات المتحدة قد تكون خسرت أكثر من 400 مليار دولار نظير المطالبات الزائفة بالإعانات.

وذكر هايوود تالكوف، الرئيسي التنفيذي في شركة ليكسيس نيكسيس ريسك سولوشنز، أن 70 % على الأقل من الأموال التي سرقت قد تكون في النهاية خرجت من الولايات المتحدة وانتهى الحال بكثير منها في أيدي العصابات الإجرامية المدعومة من حكومات أجنبية مثل الصين ونيجيريا وروسيا، بحسب أكسيوس. ورفضت وزارة الخزانة التعقيب على التقديرات لأكسيوس.

انكماش الاقتصاد البريطاني بـ 1.6 بالمئة في الفصل الأول

سجّل الاقتصاد البريطاني انكماشاً بنسبة 1،6% في الفصل الأول خلافاً للتقدير الأولي بنسبة 1،5%، في خضمّ إغلاق صارم في المملكة المتحدة، وفق ما أعلن المكتب الوطني للإحصاءات.

وحصل الانكماش في قطاعي الخدمات والإنتاج الصناعي، فيما سجّل قطاع البناء نمواً في هذه الفترة، بحسب المكتب.

وأوضح مكتب الإحصاءات أن أكثر قطاعات ساهمت في تراجع النشاط هي التعليم مع إغلاق كافة المدارس بين أواخر ديسمبر والثامن من مارس، والبيع بالجملة والتجزئة إضافة إلى قطاع الفنادق والمطاعم.

قال جوناثان أثو من المكتب الوطني للإحصاءات، إن «الناتج المحلي الإجمالي المُعدّل يُظهر الصورة ذاتها لتقديرنا الأول (...) مع إعادة فرض إغلاق في يناير وفبراير وبدء الانتعاش في مارس» مع إعادة فتح المدارس. وأضاف «مع عدم توفّر الكثير من الخدمات، ادّخرت الأسر بمستويات قياسية» باستثناء في ربيع العام 2020، أثناء الإغلاق الأول جراء بدء تفشي فيروس كورونا. وأعادت المتاجر غير الأساسية فتح أبوابها في منتصف أبريل على غرار الحانات والمطاعم التي سُمح لها باستقبال الزبائن فقط في باحاتها الخارجية. نتيجة ذلك، سجّلت بريطانيا نمواً بنسبة 2،3% في أبريل، وهو أسرع نموّ شهري يُسجّل منذ يوليو 2020، بحسب الإحصاءات الأخيرة للمكتب حول النمو البريطاني، وفقا لـ«الفرنسية».

العالم يتجه نحو أقوى نمو منذ عقود بعد أسوأ أزمة اقتصادية في قرن

تتابع الدول النامية والفقيرة بقلق بالغ الأحاديث المتكررة عن احتمالات بدء زيادة أسعار الفائدة وتشديد السياسة النقدية في الدول الكبرى، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على تكلفة الاقتراض وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول النامية والفقيرة.

ولكن المحلل الاقتصادي دانيال موس يرى أن أسعار الفائدة المنخفضة في الدول الغنية والكبرى ستستمر لأعوام، ولن تعود قريبا إلى مستوياتها قبل جائحة فيروس كورونا، وهو ما يمثل رسالة اطمئنان لأغلب الدول النامية والصاعدة.

فالمعروف أن زيادة أسعار الفائدة أو تقليص كميات السيولة النقدية التي يتم ضخها في الاقتصادات المتقدمة، ستؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من الدول النامية والصاعدة بدرجة أو بأخرى.

ويقول موس في تحليل نشرته وكالة «بلومبيرج» للأنباء إنه من غير المحتمل أن تندفع البنوك المركزية نحو اتخاذ إجراءات بالغة القوة لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم الأسواق، فالعالم يتجه نحو تسجيل أقوى نمو له منذ عقود خلال العام الحالي، وذلك بعد أن مر في العام الماضي بأسوأ أزمة اقتصادية منذ قرن كامل تقريبا. ولكن هذا النمو ليس من النوع، الذي يبرر تشديد السياسات النقدية.

ويشير موس المتخصص في الاقتصادات الآسيوية إلى أن أي عودة إلى ما كان يعد أمرا عاديا بالنسبة للسياسات النقدية قبل الجائحة لن تحدث قبل أعوام على الأقل، مضيفا: «البنوك المركزية الثلاثة، التي تسيطر على السياسة النقدية للعالم، وهي مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي، لا تبدو متعجلة للتخلي عن السياسة النقدية فائقة المرونة في الوقت الراهن».

وأكد أنه حتى الصين التي لم تشهد معاناة من ركود شديد، تتحرك بحذر نحو تشديد السياسة النقدية.

وأوضح موس الذي عمل كرئيس تحرير تنفيذي لوكالة «بلومبيرج» للأنباء أن الذين يتحدثون عن احتمالات تشديد السياسة النقدية قريبا، يستخدمون بعض الأمثلة المعقدة، مثل تركيا، التي يشار إليها غالبا لأن البنك المركزي فيها يتبنى منهجا بالغ التشدد بعد زيادة أسعار الفائدة بنسب كبيرة خلال العام الماضي بهدف دعم العملة التركية المنهارة وكبح جماح التضخم المرتفع.

وقال: «أنهت تركيا العام الماضي بأكبر رفع لأسعار الفائدة بين دول مجموعة العشرين، في حين تمت الإطاحة بقيادات البنك المركزي التركي، التي اتخذت تلك القرارات، وهذه الأحداث المتطرفة تجعل تركيا نموذجا أكثر شذوذا من أن يتم الاستناد إليه في أي تحليل».

ولكن هذا الكلام لا يعني أننا لن نشهد تحركات على صعيد السياسة النقدية في الدول الصناعية، فقد يبدأ بنك الاحتياط (المركزي) الأسترالي سحب أحد برامج الطوارئ، التي أطلقها في العام الماضي، بهدف الإبقاء على سعر العائد على سندات الخزانة الأسترالية ذات الثلاثة أعوام قريبا من صفر في المائة، في الوقت نفسه من المتوقع أن يواصل البنك سياسة التخفيف الكمي، حيث قال فيليب لوي محافظ البنك أكثر من مرة إن رفع أسعار الفائدة الرئيسة قد يستغرق عدة أعوام، بحسب دانيال موس.

وفي المقابل، فإن كوريا الجنوبية، التي تتمتع بتعاف اقتصادي قوي بفضل صادراتها من الإلكترونيات ومنتجات التكنولوجيا، قد ترفع أسعار الفائدة بنهاية العام الحالي. فهل هذا تطور مهم؟ يقول دانيال موس إنه ليس مهما على الإطلاق لأن لي جو يويل محافظ بنك كوريا الجنوبية المركزي أكد في الأسبوع الماضي أنه في ضوء انخفاض سعر الفائدة الرئيسة إلى 0.5 في المائة، لا يجب النظر إلى زيادته مرة أو اثنتين على أنه تشديد للسياسة النقدية، ومن حسن حظ أستراليا وكوريا الجنوبية أن تعافي الاقتصاد العالمي لا يرتبط بسياستهما النقدية ولا تتحملان مسؤولية هذا التعافي.